تحديات الاقتصاد العراقي والممكنات الحالية للإصلاح الاقتصادي

أ.د. بشير هادي عودة الطائي

قسم الدراسات الاقتصادية - مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة.

الملخص

يعد العراق من الدول التي تمتلك قاعدة موردية وفيرة من شتى الموارد المادية والطبيعية والبشرية والمالية، بيد أن المشاكل والظروف السياسية والحروب وتسليح الجيوش والحصار التي عانى منها طيلة أكثر من عقدين من الزمان، ثم ما رافق عملية التغيير السياسي بعد عام 2003 من تخريب ودمار لمعظم البنى المؤسساتية، وفساد مالي وإداري بفعل المحاصصة الطائفية والحزبية في تولي المهام والمسؤوليات الحكومية، كل ذلك خلف وراءه تركة ثقيلة من المشاكل على كاهل المجتمع والاقتصاد العراقي، ثم أضيفت لها مشاكل الإرهاب والاضطرابات الأمنية لتقف ككوابح أمام محاولات النهوض بالاقتصاد العراقي واستعادت مسار النمو والتنمية المستدامة. لذلك جاءت هذه الدراسة لعرض أبعاد تلك المشاكل وتقديم الآليات الممكنة للتغلب عليها كمعالجات مناسبة تحقق المستوى المعيشي المقبول للمجتمع العراقي، ولتكون القاعدة التي من خلالها ستنطلق آليات وإجراءات البرنامج الإصلاحي منطلقة من فرضية مفادها: أن المعالجات المطروحة من قبل السياسات الاقتصادية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كفيلة بإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق ووضعه على الطريق الصحيح نحو النمو والتنويع والتنمية في ظل إدارة اقتصادية وطنية كفوءة ونزيهة. وقد خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات بشأن الإجراءات الإصلاحية الممكنة للاقتصاد العراقي بهيأة شروط وبرامج إنمائية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

كلمات مفتاحية: الإصلاح الاقتصادي ، الإنفاق الحكومي ، السياسة المالية ، السياسة النقدية.

المقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي مجموعة من المشكلات التي باتت تشكل أهم التحديات المقوضة لجهوده التنموية والتي أربكت تنفيذ مشروعات الخطة الاقتصادية، وفي مقدمة ذلك الاضطرابات السياسية والحروب والمشكلات الأمنية التي ضل يعاني منها العراق طيلة أكثر من أربعة عقود ألقت بضلالها على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزادت من معدلات البطالة والتضخم والفقر والأمية والمديونية والانكشاف التجاري الخطير فضلا عن ارتفاع معدلات الفساد المالي التي استنزفت موازناته الاستثمارية وساهمت برسم ملامح السمات الأصيلة لتخلف وتدهور الاقتصاد العراقي، الأمر الذي أنعكس في تراجع المستويات المعيشية للسكان وتدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمجتمع وتدهور القطاعين الزراعي والصناعي. لذا تسعى الدراسة إلى استعراض أهم تلك التحديات التي حالت دون النهوض بمشروعات التنمية الاقتصادية التي دخل في ثناياها الفساد المالي والإداري وعمليات غسيل الأموال بسبب المحاصصة الحزبية والطائفية التي اعُتمدت في إدارة معظم مؤسسات الدولة بعد عام 2003، فأصبح الولاء للحزب والطائفة هو

Access this article online	DOI: https://doi.org/10.21928/uhdicearnc/13
Corresponding author's e-mail:	basheer.hadi@yahoo.com

Copyright © 2022 Basheer Hadi Ouda Al- Taai.

الطاغي على حساب الدولة والمصلحة العامة للمجتمع. وبالتالي سيتم التركيز على الممكنات التي يمكن أن تتوجه نحوها الخطط الإصلاحية للاقتصاد العراقي الذي أضحى يتسم بالأحادية نتيجة الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنات العامة وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة القطاعات الإنتاجية.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الموضوع في كون العراق من البلدان الغنية التي تمتلك وفرة موردية تمكنه من تنويع مصادر الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى شرطي خطة الإصلاح الاقتصادي، المتمثل أولاً بالشرط الضروري والمتجسد ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الموجه نحو معالجة أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حالياً وتحقيق التثبيت الهيكلي ليتم بناء إستراتيجية التنمية القومية الشاملة، والشرط الثاني هو الشرط الكافي المتعلق بالإدارات القائمة على تنفيذ البرنامج الإصلاحي والتي يجب أن تكون إدارات تكنوقراطية متصفة بالكفاءة والنزاهة والوطنية لإدامة نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي .

مشكلة الدراسة : أن تطبيق حزمة السياسات الاقتصادية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق يحتاج إلى أعداد إستراتيجية أصلاحية تنموية بعيدة الأمد يتطلب تقسيمها إلى خطط خمسية متوسطة الأجل وخطط سنوية قصيرة الأجل، وأن أغلب التحديات التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق تكمن في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني بسبب تراكم الاضطرابات السياسية والحروب التي عاناها العراق في الحقب الزمنية الماضية وما شهدته السنوات الأخيرة من هجمات القاعدة واحتلال داعش لثلاث محافظات مهمة، فضلا عن ارتفاع آفة الفساد المالي والإداري وما تولد من سوء إدارة وبخاصة في الخدمات العامة، مما نتج عنها من مظاهرات وأحتجاجات شعبية شبه مستمرة في معظم المحافظات العراقية، وبالتالي لا بد من توحيد حزمة السياسات الاقتصادية بشكل منتظم ومدروس لمواجهة تلك التحديات ومعالجة المشكلات التي يعاني منها العراق لبلوغ إصلاح حقيقي للاقتصاد .

فرضية الدراسة : تفترض الدراسة " أن المعالجات المطروحة من قبل السياسات الاقتصادية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي مرهونة بتحقق شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي، لوضع العراق على الطريق الصحيح للنمو والتنويع والتنمية المستدامة في ظل إدارة اقتصادية وطنية كفوءة ونزيهة"

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة إلى بيان وتحليل أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كتشخيص أولي من أجل تحديد الأهداف التي سيعتمدها البرنامج الإصلاحي، مع بيان أبرز التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق كون الاقتصاد والسياسة هما وجهان لعملة واحدة، فمتى ما أستقر البلد سياسيا وأمنياً سوف يستقر اقتصادياً ويباشر أنشطته الإصلاحية والتنموية، كما تحاول الدراسة أعطاء وصفة إصلاحية من خلال التركيز على طبيعة السياسات الاقتصادية الممكنة التي من شأنها معالجة الأختلالات البنيوية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للعراق .

هيكل الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة واثبات فرضيتها فقد قسمت الدراسة إلى المطالب التالية:-

المطلب الأول : التحديات المعاصرة للاقتصاد العراقي.

المطلب الثاني: مقتضيات الإصلاح الاقتصادي في العراق وشروطه.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الممكنة لإصلاح الاقتصاد العراقي.

الخاتمة والمقترحات

المطلب الأول: التحديات المعاصرة للاقتصاد العراقي

يتمتع الاقتصاد العراقي بوفرة كبيرة من الموارد الاقتصادية المتاحة والتي يأتي في مقدمتها الاحتياطيات النفطية والغازية الكبيرة فضلاً عن الموارد المعدنية والطبيعية الأخرى، بيد أن العراق منذ ثمانينات القرن الماضي عانى من مشاكل الحروب والأزمات السياسية التي استنزفت الطاقات والموارد وجعلته ينحرف كثيراً عن مسارات النمو والتطور، والحال ساء كثيراً عند تغيير النظام السياسي في عام 2003 والتخلص من النظام الديكتاتوري فعانى العراق أيضاً من تراكمات السنين الماضية وأضيفت لها مشاكل الفساد المالي والإداري والمحاصصة الحزبية والطائفية التي ولدت العشوائية في إدارة المؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن تدهور القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها الصناعة والزراعة ناهيك عن اندثار وانهيار البنى التحتية للقطاع النفطي الذي يعد الشريان الرئيس للاقتصاد العراقي، يضاف لها مشاكل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم والأمية، فضلاً عن ذلك كان للتدهور في الوضع السياسي والأمني للبلاد أثراً مهماً في تكوين بيئة مشجعة للجريمة والإنحراف وتعاطي المخدرات وخلق مناخ مؤاتي للإرهاب في المجتمع العراقي في السنين اللاحقة. وبناء على ذلك سيتم تناول أهم المشكلات الاقتصادية التي تعبر عن واقع الاقتصاد العراقي وكما يلي :-

1. **البطالة المتفاقمة :** يطلق مصطلح القوى العاملة على جميع الأفراد العاملين أو الذين يرغبون في العمل بالأجر السائد وتتراوح أعمارهم ما بين(15-65) سنة. أما الأفراد الذين لا يعملون بأجر ولكنهم يرغبون بالعمل ويبحثون عنه فهم المتعطلون أو ما يعرفون بالبطالة الإجبارية، أما الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو لا ينتظرون العودة لوظائف عمل توقفوا عنها بصفة مؤقتة فهم لا يعتبرون جزءاً من القوى العاملة ويصنفون ضمن البطالة الاختيارية. ويشمل مفهوم البطالة عادة أولئك الأفراد القادرين على العمل والذين يرغبون بالعمل ويبحثون عنه ولا يجدونه. وفي العراق كانت نسب البطالة في السنوات السابقة لعام 2010 منخفضة جداً بسبب ارتفاع

معدلات التوظيف الحكومي نتيجة لزيادة الإنفاق العام وارتفاع معدلات الاستثمار, بيد أن مشكلة البطالة بدأت بالظهور نتيجة لترهل القطاع الحكومي في السنوات الأخيرة وعدم توسعه وبالتالي عدم قدرته على استيعاب أعداد جديدة من العاملين من جانب، وتزايد أعداد السكان وازدياد أعداد الخريجين وضعف فاعلية القطاع الخاص في توظيف العاملين وأنخفاض مستوى أجوره من جانب آخر، يضاف إلى ذلك المشاكل السياسية والأمنية والإرهابية التي شلت مفاصل مهمة في الاقتصاد العراقي ووقفت عائقاً أمام تطوره . وتشير الإحصاءات الدولية (مؤسسة التمويل الدولية) بأن نسبة البطالة للفئات العمرية(15-65) سنة بلغت حوالي(17,3%)عام 2005, وكانت أعلى نسبة للبطالة كانت في محافظة المثنى بنسبة(42.5%)، أما أدنى نسبة فكانت في محافظة بغداد بحوالي(16%) ، وفي سنة 2010 ارتفعت نسب البطالة في العراق لتبلغ حوالي (22%) ، بيد أن هذه النسبة تصاعدت في السنوات اللاحقة نتيجة للأسباب المذكورة فضلاً عن أزمة تدهور سوق النفط العالمية عام 2014 واحتلال داعش لمحافظات نينوى والأنبار ومناطق مهمة من محافظات صلاح الدين وديالى وكركوك فوصلت نسبة البطالة في العراق عام 2015 إلى نحو(29,4%) ، ثم في عام 2020وبسبب المشاكل السياسية والاقتصادية المذكورة أضيفت لها أزمة جائحة وباء كورونا(COVID-19) التي شلت الاقتصاد العالمي عموما والعراق بشكل خاص وترجم ذلك بارتفاع في معدلات البطالة التي وصلت نسبتها في ذلك العام إلى نحو(32,8%)**(عبد المغني , 2021 : 24)** .

2. التضخم النقدي : لعل تدهور الأوضاع السياسة والاقتصادية التي مرت بالاقتصاد العراقي منذ مطلع 1990 دفعت بمشكلة التضخم النقدي إلى البروز بشكل حاد، إذ عانى الاقتصاد العراقي من التضخم الجامح (Hyper Inflation) نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض في نفس العام والذي أجبر السلطة النقدية في العراق على اعتماد آلية التمويل بالعجز في إصدار العملة العراقية بدون غطاء والذي انعكس بشكل مباشر في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك نتيجة ارتفاع حصيلة الرقم القياسي للسلع (الغذائية ، الدخان ، المشروبات ، الأقمشة والملابس والأحذية ، الأثاث ، الوقود والإضاءة ، النقل والمواصلات ، الخدمات الطبية والأدوية ، الإيجار) ووصل معدل الزيادة السنوية للتضخم في أب 2006 إلى(77%)**(صالح ، 2008 :1)** . وتوضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التغييرات في أسعار السلع والخدمات، الذي يعد مؤشراً دقيقاً لقياس اتجاهات التضخم. إذ يلاحظ الارتفاع المستمر في نسب التضخم التي ارتفعت من (27.8%) سنة 2003 إلى (36.9%) سنة 2005، ثم إلى مستوى قياسي بلغ (53.2%) سنة 2006 بسبب سياسة الحكومة في رفع الدعم الحكومي عن أسعار الوقود والسلع الأساسية، إلا إن نسبة التضخم انخفضت إلى (30.8%) سنة 2007 ، أما مؤشر أسعار التضخم (CPI) فقد بلغ (112%) وتراجع قليلاً معدل التضخم إلى حوالي(27.3%) في أيلول 2021**(العراق، مؤشرات اقتصادية-** tradingeconomics.com**)**.

لقد أصبح التضخم والبطالة متلازمان في الاقتصاد العراقي منذ أكثر من ثلاثة عقود، وأضحى التضخم الركودي من الصفات التي يتميز بها العراق بسبب سوء التخطيط وضعف الإدارة الاقتصادية السليمة للنشاط الاقتصادي في السنوات التي سبقت عام 2003 وما رافقها من مشاكل سياسية واقتصادية ناجمة عن حكم ديكتاتوري ونزعة بيروقراطية في إدارة المؤسسات الاقتصادية، وكذلك الحال بعد عام 2003 أصبحت العشوائية وعدم الانضباط الاقتصادي من أفرازات المرحلة الحالية التي أتسمت بعدم أعداد الخطط الاقتصادية وعدم رسم معالم السياسة الاقتصادية المناسبة، فكانت معدلات التضخم والبطالة من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن واقع حال الاقتصاد العراقي**(جسار،2021 :11)** .

3. المديونية الخارجية : ورث الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 تركة ثقيلة تمثلت بالديون الخارجية التي اختلفت تقديراتها بصورة كبيرة فبلغت الديون المتراكمة (450) مليار دولار منها (320) مليار دولار تعويضات الحرب على الكويت و(130) مليار دولار حجم الدين الخارجي. إما جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ذهب في جولة بعد عام 2003 إلى الدول الدائنة بتقديرات للديون العراقية بحدود 130 مليار دولار لمساعدة العراق في إعادة جدولتها أو إعفائه من قسم كبير منها**(الحمداني، 2008)،** والعراق قد قام بتسديد الكثير من ديونه وبالأخص مع دولة الكويت نتيجة قرارات الأمم المتحدة مما ترتب على ذلك خروجه من الفصل السابع، ولا يزال قسم الدين الخارجي في وزارة المالية مستمراً بمتابعة تسوية الديون المتبقية للدول غير الأعضاء في نادي باريس ودول مجلس التعاون الخليجي بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمستشارين الأجانب لهذه الوزارة وكذلك متابعة إجراءات تسوية الديون التجارية للقطاع الخاص الأجنبي المتبقية والتي لم تدخل في عروض التسويات السابقة أو التي رفضت تلك العروض بالتنسيق مع شركة ارنست ويونغ(الوكيل المحاسبي والتدقيقي) لوزارة المالية لغرض فتح عرض تسوية جديد معهم ، وكالاتي :-**(Pan, 2003)**

- تم تسديد الأقساط النصف سنوية لدول نادي باريس وبمقدار(582,097,643.42) دولار من خلال مصرف لندن وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

- تم تسديد الفوائد النصف سنوية لدول نادي باريس وبمقدار (269,192,569.99) دولار من خلال مصرف لندن وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

- تم تسديد الأقساط النصف سنوية لدول خارج نادي باريس وبمقدار (166,844,419.19) دولار من خلال مصرف لندن وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

- تم تسديد الفوائد النصف سنوية لدول خارج نادي باريس (129,707,914.75) دولار من خلال مصرف لندن وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

- تم تسديد الأقساط الفصلية لصندوق النقد العربي والبالغة (40) مليون دولار، سددت أربعة أقساط سنويا استناداً لاتفاقية أعادة الجدولة الموقعة مع الصندوق أعلاه وبواقع (10) مليون دولار لكل قسط.

- تسديد فوائد(6,553,911.72) دولار وأقساط (727,273.04) دولار للقروض المتعددة العملات لشركتي ماروبيني وسوميتومو اليابانيتين وحسب مواعيدها المحددة .

- تقديم الدعم لمصرفي الرافدين والرشيد قائماً لغرض تحديث سجلات مديونيتهم وذلك من خلال المصادقة على جداول التسويات التي تمت مع الدائنين (الحكوميين والتجاريين) والتي أُرسلت من قبلهم واستنادا إلى توصيات اللجنة العليا لإعادة هيكلة المديونية واستمرار متابعة ملاحظات مصرفي الرافدين والرشيد وبالتنسيق مع شركة ارنست ويونغ .

- تم تسديد مبلغ فوائد إطفاء سندات العراق النصف سنوية بمقدار (161,796,394.00) بقسطين بمعدل (80,898,197.00) دولار للقسط الواحد.

ولقد قدرت حجم الديون العراقية الحالية بنحو (300) مليار دولار، بينما تشير وزارة المالية إلى إن الديون العراقية تم تقديرها بصورة أولية ما بين(130-140)مليار دولار، وقد بلغ الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 68.3% في كانون الأول من عام 2020 **(, Martin 2021:4-7)**.

4. ضعف الإنتاج الصناعي وتراجع القطاع الزراعي : تتركز أهم الشركات التي تتبع القطاع الصناعي في العراق في فروع الصناعات الكيمياوية، البتروكيمياوية، الهندسية، الغذائية، الدوائية، الإنشائية، النسيجية، والخدمات الصناعية. إلا إن هذه الصناعات عانت الكثير من المشاكل التي حالت دون تطويرها بل وأدت إلى توقف الكثير منها عن العمل والإنتاج بشكل كلي وجزئي مما أدى إلى تعطل عملية التنمية الصناعية داخل الاقتصاد العراقي وأدى ذلك بالنتيجة إلى الاعتماد على الاستيراد من السوق الخارجية بنسبة تقارب(100%) في تغطية الحاجة المحلية. ومن جهة أخرى تدمير القطاع الخاص المحلي بسبب عدم حمايته من منافسة السلع المستوردة من حيث السعر والمواصفات من خلال عملية إغراق السوق المحلية. إذ يلاحظ إن قطاع الصناعة التحويلية لم يساهم بنسبة كبيرة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي فبلغت مساهمته سنة 2003 نسبة(1,5 %)، ولم يتحسن مستوى أداء الصناعة التحويلية بمرور السنوات التي تلت ذلك، إذ لم تبلغ إلا (2,1%) سنة 2007، أما سنة 2008 فقد ارتفعت النسبة إلى(3,2%)، وفي سنة اما في سنة 2020 فقد بلغت 3,01% **(الجهاز المركزي للإحصاء ، 2021: 9)** .

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد عانى هو الآخر من تراجع كبير في مستوى إنتاجيته الزراعية طيلة العقود الماضية التي تلت عام 2003 ، نتيجة للانفتاح التجاري الواسع لاستيراد معظم السلع الزراعية والغذائية من جانب، وانخفاض التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع في الموازنات العامة والذي بلغ كحد أقصى نسبة(2,4%) في عام 2012 ، فضلاً عن شيوع ظاهرة التصحر وتفشي الإمراض والأوبئة وعدم القدرة المزارعين على شراء المبيدات والأسمدة وعدم استخدام المكائن والمعدات والتكنولوجيا الزراعية الحديثة بسبب ضعف الدعم الحكومي المقدم لهم، يضاف إلى ذلك أزمات شحة المياه وملوحتها وانحباس الإمطار وإشعال الحرائق في مزارع الحنطة والشعير وتسميم الثروة السمكية لإفقار العراق وإبقاءه مرتبط غذائيا بالخارج. وأمام مشاكل بهذا الحجم في القطاع الزراعي كان لسوء الإدارة الزراعية دوراً بارزاً في تدهور الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتهميشه دون مراعاة لأهميته الإستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي **(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2015 :14)**، فضلاً عن فشل الخطط الزراعية وعجزها عن تحقيق أهداف السياسة الزراعية بسبب المشاكل السياسية والأمنية والإرهابية المستمرة التي قادت إلى تجريف مساحات شاسعة وتخريبها وبخاصة في الموصل وكركوك وديالى وصلاح الدين التي شهدت الإرهاب الداعشي، إذ تستحوذ على أكثر من(60%) من المساحات الصالحة للزراعة في العراق، مما أنعكس ذلك على تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة(0,87%) عام 2015 ، وبنسبة (0,94%) عام 2018 ، وفي سنة 2020 ارتفعت المساهمة قليلاً لتبلغ(1.58%)، الأمر الذي يشير بوضوح إلى عجز هذا القطاع عن سد الطلب المحلي وعدم الإيفاء بالاحتياجات الغذائية للعراق**(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2021 : 5-7)** .

5. ريعية الاقتصاد العراقي : جاءت صفة أحادية الاقتصاد العراقي نتيجة لاستحواذ قطاع التعدين والصناعة الإستخراجية على أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلاحظ إن مساهمة هذا القطاع تراوحت بين(94.3%) سنة 2004 ، وبين (69,5%) عام 2020 ، كما أن الصادرات النفطية تشكل حوالي (98%) من إجمال صادرات العراق، وأن الإيرادات المالية لتلك الصادرات تمثل المصدر الأوحد لتمويل الموازنات المالية للعراق وبنسبة تصل إلى(96%) ، وبذلك فأن ريعية الاقتصاد العراقي وانكشافه جاءت كمحصلة للاعتمادية الكبيرة على القطاع النفطي في الناتج والصادرات وتمويل الموازنات**(جسار، 2021**

26:)، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار ومخاطر تقلبات السوق النفطية كما هو الحال عند حدوث أزمة سوق النفط عام 2014 وما واجهه العراق من مأزق مالي كبير عندما تراجعت إيراداته المالية.

6. تطور ظاهرة الفقر: يعبر الفقر عن حالة الحرمان المادي والعوز الغذائي وتدني مستوى العناية الصحية وتراجع المستوى التعليمي وعدم الحصول على سكن ملائم. كما أن البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية التابع للأمم المتحدة(UNDP) قد أدخل مؤشرات أخرى للفقر البشري تتمثل بالحرمان من أمتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وعدم القدرة على توفير احتياطي نقدي ليكون بمثابة ضمان في حالات المرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات **(باقر، 2017: 3)**. ويرجع ظهور مشكلة الفقر في العراق إلى الأوضاع السياسية التي قادت إلى تدهور السياسات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة طويلة ، إذ اظهر مسح أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي(WFP) والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبمشاركة معهد بحوث التغذية (NRI) عام 2015، إن ما يقرب من 15% من سكان العراق(4,6 مليون نسمة) يعانون الحرمان ويعيشون عند مستوى خط الفقر المدقع ومعرضون لانعدام الأمن الغذائي**(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- برنامج الأغذية العالمي، 2016)** .

7. تنامي الفساد المالي والإداري: برزت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق بشكل خطير بعد سنة 2003 نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية كان في مقدمتها المحاصصة الحزبية والطائفية في تولي المناصب والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويمكن تناول بعض المؤشرات الدولية المتعلقة بظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق وكالاتي :

أ-مؤشر مدركات الفساد(CPI) : يوضح هذا المؤشر قياس الفساد من خلال تصور العامة لدى المسؤولين الرسميين والسياسيين ، وهو مؤشر تعتمده منظمة الشفافية الدولية(TI) حيث يرصد مستوى الفساد في القطاع العام في العالم بناء على التقييمات واستطلاعات الرأي والأسئلة المتعلقة باستغلال السلطة العامة لمصالح خاصة، وينشر دليلاً سنوياً يبين درجات الفساد في الدول المدرجة في التصنيف الذي يتراوح بين 100 درجة الأكثر نزاهة إلى الصفر الأكثر فساداً، ويلاحظ إن العراق احتل ذيل القائمة في تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر سنة 2019 عن ترتيب مستويات الفساد في القطاع العام لـ 180 دولة حول العالم حيث كانت رتبة العراق(162)(Transparency International ,2020:3)

ب-مؤشر الفساد النوعي في الدليل الدولي للمخاطر القُطرية(ICRG) : ويختص بقياس الفساد ضمن مجموعة المخاطر الفرعية، إذ يعتمد أنموذجاً إحصائياً لحساب المخاطر الرئيسية، والتي تشمل ثلاث مجموعات فرعية هي المخاطر السياسية والمخاطر المالية والمخاطر الاقتصادية، ويتم الحصول على المؤشر الجماعي لـ (ICRG) من خلال أخذ نصف إجمالي نقاط الخطر للمجموعات الثلاث. ويتم اعتماد أدنى مستوى بدرجة صفر إلى مئة ، وقد حقق العراق عام 2018 درجة(44,7)**(Mohammed &Others , 2019: 305)**، أما بالنسبة لترتيب العراق بحسب مؤشرات سهولة ممارسة الإعمال لعام 2018 من الدرجة الأولى الأفضل إلى الدرجة (190) الأسوء، حقق العراق الترتيب 172 عالمياً (Fitch Solution and Doing Business, 2019 : 24).

ج- مؤشر الحوكمة: أي الحكم الرشيد فالحوكمة تعني الانضباط التنظيمي في أداء المسؤوليات المناطة بأداء المؤسسات الاقتصادية وفق الآليات والأجراءات المعتمدة للواجبات المكلف بها دون التلكوء أو التقصير في أتمامها بالوقت المحدد والصورة المطلوبة(المسعدي، 2021: 45)، ويعد الحكم الرشيد من التقاليد المؤسساتية التي يجب أن تمارس أولاً من قبل السلطة الحاكمة باعتبارها المؤتمنة على موارد وخيرات البلد حتى يمكن فرضها على الآخرين، ويشمل ذلك عملية اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكلً فعال، واحترام المواطنين في القطاعين العام والخاص للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم. ويمثل مؤشر الحوكمة الدولي(WGI) مجموعة بيانات بحثية تلخص جودة الحوكمة في الدولة، إذ يتم جمع البيانات من معاهد المسح والمراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية والدولية وشركات القطاع الخاص، ويضم هذا المؤشر ستة مؤشرات فرعية تبلغ قيمته المثلى (2.5+) نقطة ، ويمكن تناول مؤشرات الحوكمة في العراق كالآتي **(World Bank , 2019 : 4)** :-

- إبداء الرأي والمسآلة: ويجسد هذا المؤشر مدى قُدرة مواطني الدولة على المُشاركة الديموقراطية في اختيار حكومتهم فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وكان العراق قد حصل على(- 17,46) نقطة .
- الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف: ويقيس تصورات احتمالية عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف ذي الدوافع السياسية بما في ذلك الإرهاب، وكان العراق قد حصل على(- 15,58) نقطة.
- فعالية الحكومة: وتعبر عن التصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوطات السياسية ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، وأخيرا مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، وكان العراق قد حصل على(- 5,61) نقطة.

• الجودة التنظيمية: وهي تصورات حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح وتعزز القطاع الخاص، وكان العراق قد حصل على(- 6,75) نقطة.

• سيادة القانون: تتجسد سيادة القانون في مدى إدراك العملاء لقواعد المجتمع والالتزام بها، وعلى وجه الخصوص نوعية أنفاذ القانون وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف، وقد حصل العراق على(- 6.05) نقطة.

• السيطرة على الفساد: يمثل هذا المؤشر مدى قدرة السلطة الحكومية على مكافحة الفساد بمختلف أشكاله وتطبيق القانون لتحقيق مكاسب الحوكمة وضمان حقوق الشعب، وكان العراق قد حصل على (-6.19) نقطة.

8. الأختلالات البنيوية :- يعد العراق من الدول النفطية التي تحتل مواقع متقدمة بين الدول الرائدة في السوق العالمية النفطية، إذ يقدر الاحتياطي النفطي للعراق بأكثر من(145) مليار برميل عام 2021، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وإيران وكندا على الترتيب، فيما وصلت صادرات العراق النفطية في نفس العام إلى نحو(3,677) مليون برميل **(وكالة الشفق نيوز ، 2022 ، www.shafaq.com/ar/16-1-2022)**، وقد أعتمد على ثرواته البترولية إنتاجاً وتصديراً وأهمل تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها القطاعين الزراعي والصناعي، وبالتالي فأن أول المشاكل التي ولدها النفط هو اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي واختلال الهيكل الإنتاجي، وهذان الاختلالان نتجا حتماً عن اختلال هيكل الصادرات التي هيمنت عليه الصادرات النفطية بنسبة تجاوزت(95%) من إجمالي الصادرات العراقية، وبذلك اعتبرت الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الموازنات الاستثمارية للعراق وبنسبة تصل إلى أكثر من (97%) من إجمالي المصادر المالية للدولة، لاسيما وأن خطر الانكشاف الاقتصادي للعراق على الخارج وارتباطه الوثيق بالسوق الخارجية وتحديداً بالسوق العالمية للنفط يلوح بالأفق كون العراق أضحى دولة ذات اقتصاد ريعي مرتبط بشكل وثيق بتقلبات السوق العالمية للنفط .

9. تدهور معدلات النمو الاقتصادية :- من البديهي أن تترجم الإضرابات السياسية والأمنية والتدهور الاقتصادي في العراق إلى تراجع مضطرد بمعدلات النمو الاقتصادية، فمن المعلوم أن النمو الاقتصادي ما هو إلا انعكاس للإنجازات المتحققة بمختلف المجالات الاقتصادية وبخاصة نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطور القطاعات الاقتصادية السلعية وارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسن مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للفرد والمجتمع وارتفاع مؤشرات الرفاهية الاقتصادية. والمتتبع للشأن الاقتصادي في العراق خلال السنوات الأخيرة سيرى تراجع كبير في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية من جانب، وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة والتضخم والركود والحرمان من التعليم والصحة من جانب آخر، مما يبرر التدهور في الاقتصادي في العراق وانكماشه وتباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2020**(صندوق النقد العربي ، 2021 :1)**.

10. تراجع مؤشر التنمية البشري وتدهور المستويات المعيشية :- تؤكد تقارير البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية(UNDP) الصادرة عن الأمم المتحدة منذ عام 1990 بأن العراق يحتل مراتب متأخرة جداً في الجهود المبذولة للتنمية العنصر البشري وتقديم الخدمات الأساسية للمواطن، فقد كانت مؤشرات الدخل والتعليم والصحة في العراق متراجعة جداً إذ بلغ متوسط قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية(HDI) خلال المدة (2000-2020) حوالي (0,342) **(البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP ، 2004: 132)** وهو مستوى متدني جداً في الوقت الذي شهدت فيه السنوات التي أعقبت تغيير النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 تطورات كبيرة في مستويات الدخول ورفع الحظر الاقتصادي عن العراق، بيد أن التدهور المعيشي والفوارق الطبقية في المجتمع العراقي لا زالت شاخصة، وتطور مؤشرات الفساد والاضطرابات الأمنية كلها عوامل انعكست على زيادة مستوى الحرمان وسوء التغذية الذي بلغت أطنابه عام 2020 حوالي(37,9%) ليعبر أيضاً عن درجة الفقر المدقع بالعراق، فيما بلغت قيمة الدليل(HDI) نحو(0.541) ليحتل العراق بذلك المرتبة(123) عالمياً، كما تراجعت مؤشرات الرفاهية الاقتصادية وتدنى المستوى المعيشي لما يقرب من(8.6) مليون من سكان العراق والذي صنف ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة **(البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP لعام 2020: 17)**.

11. ضعف دور ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:- لم تكن سابقاً القوانين والتشريعات العراقية كافية لتحفيز نشاط القطاع الخاص بسبب هاجس الخوف من بطش السلطة الحاكمة التي تتغير آراءها الاقتصادية والسياسية بصورة مستمرة، وبعد التغيير السياسي عام 2003 شهد العراق انفتاحاً واسعاً على الاقتصاد العالمي ترافق مع اضطرابات سياسية وأمنية داخلية مستمرة، وعدم نضوج في القرارات السياسية والاقتصادية وتناقض في التشريعات والقوانين الاقتصادية وعدم مصداقية في تنفيذ القوانين وتطبيقها وعدم وجود قانون ثابت للثواب والعقاب، وما زاد الطين بلة أن الدستور العراقي الذي تم أعداده عام 2005 يعاني أصلاً من الكثير من التناقضات والثغرات القانونية التي يمكن أستغلالها كسلاح ذو حدين. كل تلك الإفرازات ولدت الريبة لدى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتجنب لعب دور مهم في النشاط الاقتصادي للبلد، فظل نشاط القطاع الخاص في العراق هامشياً ولا يعتمد عليه في الخطط التنموية في ظل الانكماش الاقتصادي الذي بلغ عام 2020 حوالي(11%) جراء أزمة الركود العالمية الناجمة عن تفشي وباء كورونا (COVID-19) **(صندوق النقد العربي ، 2021 :1)**.

المطلب الثاني: مقتضيات الإصلاح ألاقتصادي في العراق وشروطه:-

أضحى تداول مفهوم الإصلاح الاقتصادي في العراق خلال السنوات الأخيرة من ضرورات النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي ومعالجة الأختلالات البنيوية والتقليل من حدة المشاكل والأزمات التي يعاني من البلد وبخاصة التضخم والبطالة والفقر والمديونية والعجز في ميزان المدفوعات، لذا حري بنا قبل أن نبتدئ بإيضاح مضمون مفاهيمي للإصلاح الاقتصادي لا بد من أن نعلم بأن الأخير يستند على مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومة قبل الشروع بالبرنامج الإصلاحي، وتتمثل هذه الإجراءات بشكل خاص بضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضوء السياستين المالية والنقدية فضلاً عن السياسة التجارية المكملة لإنجاح البرنامج الإصلاحي .

أن الإصلاح الاقتصادي هو رديف لما أصطلح على تسميته بالتصحيح الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة ، ويعبر عنه بذلك الجهد القومي الذي يهدف إلى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي المرغوب فيه عن طريق تعديل السياسات الاقتصادية وأسلوب اتخاذها لتوفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع ، وخلق فرص عمل تستوعب الأشخاص في سوق العمل بالإضافة إلى تحقيق التوازن ما بين مصروفات الدولة وإيراداتها للسيطرة على التضخم وكبح جماحه**(عقل ، 1998: 16)** .

والإصلاح الاقتصادي كمفهوم عام يعني مجموعة الخيارات التي تنتقيها الدولة والتي يجب أن تتلائم مع طبيعة مواردها الاقتصادية من أجل إزالة التشوهات الحاصلة في هيكلها الاقتصادي وتعجيل معدلات النمو الاقتصادي فيها**(الفائز ، 2017: 43)** ، كما يعني الإصلاح الاقتصادي تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، وتغيير طبيعة السياسات الاقتصادية وأسلوب اتخاذ القرارات باتجاه أصلاح الوضع الاقتصادي المختل**(عبد الخالق ، 1997: 135)** . ويرى البعض**(خضر ، 1994: 6)** أن الإصلاح الاقتصادي يأتي من حزمة من السياسات والإجراءات المتكاملة التي تستهدف تعديل شامل لبنية الاقتصاد من خلال وضع حلول جذرية لكافة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، إذ يولد ذلك قدرة ذاتية على النمو من خلال عمل آلية السوق داخلياً وخارجياً وتنمية القوى البشرية لتتحمل مسؤولياتها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتبر مصطلح الإصلاح الاقتصادي مصطلحاً مرناً يحمل في طياته جملة من الاتجاهات والسياسات الاقتصادية ولا يتخذ صيغة ثابتة ولا يتحدد بمكان أو زمان معينين، بل يكون متوائم مع طبيعة الاقتصاد الذي تطبق عليه الوصفة الإصلاحية في تلك اللحظة، وهو ليس وليد مؤسسات بريتون وودز وحدها(صندوق النقد والبنك الدوليين) بل أن كثيراً من الاقتصاديين الرأسماليين والاشتراكيين في أواخر القرن التاسع عشر قد نادوا به من أجل التخلص من المشاكل والأزمات التي كانت تلحق بتلك الأنظمة، بيد أن طبيعة السياسات الإصلاحية السابقة كانت تختلف في منهجها ومضمونها عما هو جاري الآن في ظل رعاية تلك المؤسستين .

أن البرنامج الإصلاحي الذي قدمته المؤسستين الدوليتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعني قضيتين محوريتين تمثلان وصفة أصلاحية جاهزة ومشروطة ، **القضية الأولى/** تتمثل <u>ببرنامج التثبيت الاقتصادي</u> والذي قدم من قبل صندوق النقد الدولي ويعني البدأ بإجراءات الاستقرار الاقتصادي لتصحيح الإختلالات المالية وبخاصة التضخم والمديونية والعجز في ميزان المدفوعات بالاستناد إلى أدوات السياستين المالية والنقدية مع التركيز على مشكلتي المديونية والاختلال في ميزان المدفوعات أكثر من التركيز على مشكلة التضخم**(مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999: 32)** ، إذ يعد برنامج التثبيت الاقتصادي (Stabilization Program) الخطوة الأولى نحو عملية الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال التركيز على تقليل حدة المشاكل الاقتصادية وتقليل العجز الحكومي ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك باعتماد سياسات جانب الطلب، وبالتالي فأن برنامج التثبيت الاقتصادي يعّرف على أنه " مجموعة السياسات والإجراءات التي تعمل تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر تصحيح الاختلالات المالية الناجمة عن العجز التجاري والتضخم "(Khan and Knight ,1981:2) .

ومن أهم ما تتضمنه إجراءات التثبيت الاقتصادي ما يأتي **(جار الله ، 2019: 15)**.

1 - تنشيط الجهاز الضريبي لزيادة موارد الخزينة .

2 -تحفيز إجراءات الحكومة الاستثمارية تجاه تشجيع وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص.

-امتصاص السيولة النقدية وذلك بطرح الأدوات المالية بأسعار فائدة مجزية لأصحاب المدخرات .
-التركيز على أدارة الطلب من خلال التحكم بعملية الإصدار النقدي الجديد، وتنظيم فعال للأنفاق الحكومي، واعتماد نظام صرف للعملة أكثر مرونة، وتنمية السوق المالية وتطوير التعامل بأدواتها.
أما القضية الثانية / التي يتضمنها البرنامج الإصلاحي فهي <u>برنامج التكييف الهيكلي</u> المقدم من قبل البنك الدولي، إذ يستند خبراء البنك الدولي في هذا البرنامج على المفاهيم الاقتصادية النيوكلاسيكية

معتمدين في تحقيق أهداف عملية التكييف الهيكلي على آليات السوق وتقليص دور الدولة في الشأن الاقتصادي، ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة الأجل، إذ تعنى البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد على ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها في الاقتصادات النامية(**ميكالوبولوس ، 1987: 7)** .

ويعد برنامج التكييف الهيكلي(Structure Adjustment Program) الذي تبناه البنك الدولي أكثر أهمية وأوسع نطاقاً من برنامج صندوق النقد الدولي، إذ أن هذا البرنامج مصمماً لتحفيز النمو على المدى الطويل من خلال أعادة تنظيم هياكل الإنتاج وتحفيز مكونات الطلب الكلي الفعال بشكل متوافق مع الموارد الاقتصادية المتاحة، فسياسات التكييف الهيكلي تمتد بأهدافها المعلنة إلى آجال متوسطة وبعيدة، بينما يتركز اهتمام برنامج التثبيت الاقتصادي على الأمد القصير(Escwa , 1997 : 3).

وهكذا فأن البرنامج الإصلاحي يشتمل على حزمة من العمليات الإجرائية تمثل الإطار الذي يرعى نجاح تلك العملية بتحرير الأسعار وتحرير التجارة وإصلاح نظام الصرف وتعديل النظام الضريبي وتمويل المؤسسات العامة وخصخصتها مع ضرورة أصلاح القطاع المالي والمصرفي وتنمية وتطوير فعاليات أسواق المال وجعلها أسواقاً كفوءة في ظل إشراف إدارة حكومية ذات نظام حوكمي منظبط ونزيه.

أن منهجية البرنامج الإصلاحي التي تعد للاقتصاد العراقي يجب أن تراعي الظروف والمشاكل والمستجدات العالمية على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في معظم المتغيرات التي تحيط بالعراق، وهذه المنهجية يجب أن تخضع لشرطين رئيسين يمثلان وحدة متكاملة لتثبيت الاقتصاد العراقي وتحقيق استقراره وهما :-

1- **الشرط الضروري :** يتمثل بإعداد السياسات والخطط الاقتصادية الخاصة بالبرنامج الإصلاحي التي تتضمن تشخيص حقيقي لواقع المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العراق في الوقت الحاضر، ليتم بعد ذلك تحديد الأهداف المناسبة للإصلاح الاقتصادي، إذ لا بد أن تكون الأهداف نابعة من المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي من أجل أن تكون عملية تحقيق الأهداف هي المعالجات للمشكلات التي تم تشخيصها في ضوء الموارد المتاحة، بعد ذلك يتم تحديد أهم المقترحات للمشروعات الاقتصادية التي تلبي الأهداف الموضوعة، وهذه المشروعات المقترحة يجب أن تكون بمنظومة تنموية تمت لها دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وأن تطرح بعدة بدائل لتحقيق الأهداف المنشودة في البرنامج الإصلاحي، ليتم بعد ذلك اتخاذ القرار الصائب بالبديل الأكثر فاعلية لتنفيذ المشروع المقترح.

وبعد عملية الاختيار الأفضل للمشروعات المقترحة للبرنامج الإصلاحي يتم ترشيح المشروعات المختارة لتقم الحكومة العراقية ممثلة بوزارة التخطيط في ضوء ما تم إقراره بإصدار قانون **"الخطة الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي"**، ليكون البرنامج الإصلاحي برنامجاً ملزم التنفيذ من قبل جميع الوزارات والهيأت والمؤسسات في أطار زمني محدد وغير قابل للتسويف أو التغيير. ولتبدأ عملية تنفيذ الخطة من قبل الوزارات والمؤسسات الاقتصادية في ضوء ما تم الإعداد له .

2- **الشرط الكافي :** يتركز الحديث هنا عن أهمية نزاهة وكفاءة الجهات التنفيذية المسؤولة عن عملية تنفيذ مشروعات البرنامج الإصلاحي في العراق، وفي هذا الصدد يجب اعتماد مبدأ الشفافية والمتابعة الرقابية المستمرة لمراحل التنفيذ المشروعات في ظل تطبيق أسس الحوكمة الإدارية في تنفيذ المهام بالشكل المطلوب وبالوقت المحدد وبالمواصفات المعتمدة في التصاميم الأساسية للمشروعات المقترحة. فآفة الفساد المالي والإداري التي توسعت أطنابها في العراق تعد من أهم المقوضات أمام أي جهد إصلاحي وتنموي، ولا جدوى من البرامج الإصلاحية المعدة في ظل وجود إدارات فاسدة تنهش بجسد الاقتصاد الوطني. فالمحاسبة القضائية للإدارات السابقة أمر حتمي لمواجهة ومحاربة الفساد المالي والإداري المستقبلي، وتنحية الإدارات الفاشلة التي نهبت موارد الدولة، واعتماد مبدأ الرجل مناسب في المكان المناسب وفق إدارات تكنوقراطية تعمل بنظام الثواب والعقاب للإدارات الجديدة التي تم تنصيبها، وهذا هو الشرط الكافي لإنجاح خطة الإصلاح الاقتصادي في العراق.

أن الاستقرار الاقتصادي يعد مرحلة ابتدائية يجب الدخول لها عبر إجراءات برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يمثل خطوة مرحلية نحو الشروع بحزمة برنامج التكييف أو التغيير الهيكلي كإجراءات إصلاحية مكملة لبعضها البعض. ويتم الاعتماد في ذلك على اتجاهات السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي يجب أن تتدارك فيها حجم المشاكل والأزمات التي سببتها أخطاء السياسات الماضية، فضلاً عما لحق بالاقتصاد العراقي من تخريب في مرتكزاته وبناه التحتية جراء الحروب والصراعات الطائفية والهجمات الإرهابية. فعملية التثبيت الاقتصادي يجب أن تتبنى منظومة من السياسات التي تنعش الطلب الكلي وتخفف من وطئة المشكلات التي يعانيها المجتمع كمرحلة أولية لتهيئة الاقتصاد العراقي للإجراءات الإصلاحية، وتتمثل هذه المنظومة الإنعاشية ما يلي :-

1 – ترميم الخراب والدمار الذي ألحقته الحروب والهجمات الإرهابية ومحاولة أعادة بناء المرتكزات الاقتصادية في المدن العراقية التي تحررت من الإرهاب والصراعات الطائفية.

2 – توفير الخدمات الأساسية بصورة مستدامة وبخاصة الماء والكهرباء وتعبيد الطرق وإنشاء منظومات متطورة للمجاري وتخليص المدن من مشاكل طفح مياه الأمطار والمياه الآسنة.

3 – في ظل البؤس والفقر الذي يعاني منه حوالي(20%) من الشعب العراقي، يجب اعتماد سياسة إنفاقية تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن والعائلة العراقية، وتقليص الهوة الطبقية في المجتمع عن طريق عدة وسائل أبرزها نظام الضمان الاجتماعي ومنحة العاطلين عن العمل .

4 – ضرورة اعتماد سياسة توظيف تقلل من نسب البطالة التي وصلت أطنابها إلى حوالي(38%) عن طريق تنشيط القطاعات الإنتاجية وتوسيع مديات التوظيف فيها.

5 – اعتماد سياسة مرنة لسعر صرف العملة يتناسب مع طبيعة المستويات المعيشية والتوظيفية، وأن تكون هذه السياسة باتجاه تعزيز قيمة العملة وليس تراجعها أمام الدولار.

6 – تحسين مستوى السلة الغذائية كماً ونوعاً وإلزام وزارة التجارة بالانتظام في إيصالها إلى الشعب العراقي، وعدم فرض مبالغ إضافية عليها ترهق كاهل العائلة العراقية.

7 – تنشيط القطاع الخاص وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة عبر آلية منح السلف الحكومية للشباب العاطلين عن العمل بغية تحفيزهم نحو الإسهام الفعال في تنمية الإنتاج الوطني من مختلف السلع.

8 – بسبب الاعتماد المتزايد على الأستيرادات الغذائية من جانب، وفي ظل الأضطرابات العالمية التي خلفتها الأزمات العالمية وآخرها الحرب الروسية- الأوكرانية من جانب آخر، يستوجب على الحكومة أخذ الحيطة في تأمين السلع الغذائية الرئيسة عن طريق توسيع وزيادة المخازن والمستودعات الخاصة بوزارة التجارة، من أجل ضمان مواجهة أي طارئ يعثر وصول السلع الغذائية للعراق، وضمان عدم التأثير على المستوى العام للأسعار المحلية للسلع، والسعي الحثيث نحو وضع إستراتيجية زراعية لتأمين السلع الغذائية الرئيسة للسكان من الإنتاج المحلي.

9 – تنمية وتطوير المرتكز السياحية في العراق وبخاصة المناطق الأثرية والأهوار في جنوب العراق ووسطه التي كانت مهملة طيلة السنوات الماضية، إذ أضحت هذه الأماكن بيئة جاذبة للسواح الأجانب، كون السياحة مورد مهم في معظم دول العالم، وأن تنمية هذا القطاع المهم تكمن في تنمية البنى التحتية الخاصة به من فنادق ومنتجعات سياحية ووسائط نقل وخدمات أعلامية وتعريفية ولوجستية ترفع من شأن السياحة في العراق وتسهم بتنويع مصادر الدخل القومي للدولة.

وعند التمكن من بلوغ عملية التثبيت الاقتصادي على وفق الخطوات أعلاه ويتحقق الاستقرار الاقتصادي، تأتي المرحلة الثانية للبرنامج الإصلاحي وهي مرحلة التكييف الهيكلي المتمثل بالبرنامج الذي طرحه البنك الدولي. ومما هو جدير بالإشارة أن برنامجي الإصلاح الاقتصادي التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي يأخذان مديات زمنية متفاوتة. فتطبيق آليات التثبيت الاقتصادي لتحقيق الاستقرار للاقتصاد العراقي ليس بالأمر الهين في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية المضطربة التي يعيشها العراق، وبالتالي فأن عملية إيجاد بيئة مستقرة وآمنة يتطلب مدىً زمني ليس بالقصير يتم التحضير له عبر منظومة من الخطط الاقتصادية التي تشخص المشكلات وتضع أهدافها كمعالجات للمشكلات المطروحة. أما برنامج التكييف الهيكلي فهو بالأصل يتطلب مدى زمني متوسط إلى بعيد يمثل سلسلة من السياسات والإجراءات والمشروعات الاستثمارية الكبيرة التي تحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي على الأمد الطويل، وتسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي برفع الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي بغية تحقيق التنويع للاقتصادي العراقي وتقليل مستوى الارتباط بالإيرادات المالية النفطية وتقليل الاعتماد على الأستيرادات السلعية ومحاولة زيادة الصادرات السلعية عبر تشجيع الإنتاج الوطني بما يساهم في تعديل الاختلال في الميزان التجاري العراقي وتقليل مقدار العجز في ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الممكنة لإصلاح الاقتصاد العراقي:-

أن تحديد شكل السياسات الاقتصادية اللازمة لتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي في العراق يتطلب في بادئ الأمر تضافر الجهود الحكومية نحو البدأ بتطبيق إجراءات لوصفة إنعاشية فريدة من نوعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، وهذا الاستقرار يمثل القضية المحورية الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتي تماثل إلى حد كبير برنامج التثبيت الاقتصادي. ليتم بعد ذلك الدخول في معترك السياسات الاقتصادية التي تحقق عملية التكييف الهيكلي، وهذه

العملية التي تعرف أيضاً بالتعديل أو التغيير الهيكلي، ويمكن ذلك أن تتم عبر نوعين من السياسات الاقتصادية التالية :-

أولاً – السياسات الاقتصادية الإصلاحية الكلية :-

1 - السياسة المالية : تعتمد هذا السياسة على ركنين رئيسين هما الإنفاق الحكومي والنظام الضريبي، فلا بد أولاً من ضبط أداء هاتين الأداتين من حيث الإجراءات التنفيذية وبخاصة التشديد على تقنين الجوانب البذخية وغير الإنتاجية للأنفاق القومي المتعلقة بالمصروفات الثانوية والنثريات التي تمنح للوزارات والهيئات الرئاسية والمؤسسات العامة. أما فيما يتعلق بالسياسة الضريبة التي تعاني من تراجع في أدائها نتيجة لضعف الدور الحكومي في محاسبة الشركات الكبرى، إذ فاقت مستويات التهرب الضريبي في العراق مستويات مرتفعة جداً بلغت عشرات المليارات وبخاصة من شركات الاتصالات والمقاولات العامة وشركات التخليص الكمركي وغيرها دون أي حسيب أو رقيب بفضل بعض رجالات السياسة الذين يمتلكون أسهم فيها، ناهيك عن سيطرة بعض الأحزاب والميليشيات على إيرادات المنافذ الحدودية والتحكم بها. وبالتالي يتطلب ضبط أداء السياستين الإنفاقية والضريبية حتى تكون السياسة المالية فاعلة في أداء واجباتها الإصلاحية من جانب، وحتى يتم التعامل بأدوات السياسة المالية فيما بعد على وفق الظروف والمستجدات التي تواجه المجتمع العراقي وبما يراعي الظروف المعيشية ومشاكل البطالة والفقر والسكن العشوائي من جانب آخر.

2 – السياسة النقدية : وهي سياسة البنك المركز العراقي المتعلقة بإصدار العملة المحلية والتحكم بالمعروض من الكتلة النقدية، وتحديد سعر الصرف، والأدوات المعتمدة في المؤسسات المصرفية كسعر الخصم والفائدة وحجم القروض الممنوحة ونسبة الاحتياطي القانوني. وهنا لا بد أن تكون السياسة النقدية سياسة متسمة بالمرونة في منح القروض وتخفيض معدلات الفائدة تشجيعاً للقطاع الخاص والمشروعات الصغيرة، وعدم اعتماد أسلوب الصدمات الفجائية وبخاصة في التعامل مع سعر صرف العملة الذي يعد الوتر الحساس للسياسة النقدية في العراق، كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل صادراته بنحو(96%)، وأن ما حصل مؤخراً من تخفيض لقيمة العملة بنسبة(20%) عندما رفع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي من (119) ألف دينار لكل مئة دولار إلى(145) ألف دينار لكل مئة دولار، يعد إجراءاً صادماً وغير مدروس أدى إلى تعميق مشكلة الركود التضخمي التي يعاني منها البلد أصلاً، وتصاعد مستويات الفقر البشري والبطالة نتيجة لتوقف الكثير من المشروعات الصغيرة، في الوقت الذي يمثل ذلك تعميقاً لمشكلة التضخم المستورد، كون العراق يعاني من تدهور قطاعاته الإنتاجية ويعتمد بشكل كبير يفوق(90%) على الخارج في سد احتياجاته.

3 – سياسة التوظيف والتشغيل : لابد من اعتماد آليات حكومية في الموازنة العامة للدولة تدعم فرص التشغيل للبطالة التي يعاني منها الشباب في معظم المحافظات العراقية، إذ تؤكد البيانات المحلية والدولية بأن البطالة في العراق عام 2020 وصلت إلى نحو(38%) بين السكان النشطين اقتصادياً وهم الفئة العمرية(15-65) سنة ، وهؤلاء يشكلون ثلثي(66%) من عدد سكان العراق البالغ حوالي(42) مليون نسمة، وبهذه النسب فأن عدد البطالة في العراق سيبلغ تقريباً(13,800) مليون نسمة **(البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP ، 2020)** ، أن هذه المستويات المرتفعة من البطالة والتي تشكل حوالي(33%) من سكان العراق، جاءت نتيجة للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وارتفاع آفة الفساد المالي والإداري التي نهبت موارد الدولة وضيعت فرص النهوض والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ أن مشكلة البطالة في العراق بحد ذاتها تمثل خرقاً سافراً للمادة الرابعة من قانون العمل العراقي رقم(37) لسنة 2015 الذي نص على أن الدولة ملزمة ومسؤولة عن توفير فرص العمل وتحقيق التوظيف للموارد البشرية الباحثة عن العمل من خلال اللجنة العليا للتخطيط والتشغيل التي أقرتها المادة السابعة عشر من هذا القانون وصادق على تشكيلها مجلس الوزراء**(جريدة الوقائع العراقية، قانون العمل العراقي(37) لسنة 2015)** ، لذلك على الحكومة اعتماد آليات وإجراءات من شأنها معالجة مشكلة البطالة أو التخفيف من شدتها عبر اعتماد سياسة توظيف مخصصة لتأهيل القوى العاملة وتدريبها ثم أيجاد الفرص المناسبة لها في مختلف المؤسسات، وفق آلية ربط مخرجات التعليم الجامعي بنوعية المؤسسات الاقتصادية، مع ضرورة تنمية وتطوير وتوسيع القطاعات الاقتصادية وبخاصة الإنتاجية كي تكون قادرة على أستيعاب أعداداً أضافية من الموارد البشرية القادرة على العمل. أو عن طريق تمويل مشروعاتهم الصغيرة أو متوسطة الحجم باعتماد آلية التسليف للشباب العاطل عن العمل.

4 – سياسة مكافحة الفقر والأمية : الفقر والأمية متلازمان يمثلان السمات الأصيلة للجهل والتخلف، وقد ارتفعت مستويات الفقر البشري في العراق لتشكل خمس(20%) عدد سكان العراق البالغ حوالي أكثر من أربعون مليون نسمة، أما الأمية فهي الأخرى بحسب تقديرات الأمم المتحدة في عام 2020 بلغت مستويات مخيفة قاربت(33%) للفئة العمرية(5-15) سنة، وهذا مؤشر خطير يعبر عن تراجع مستوى التعليم وتسرب الأجيال خارج المدارس**(البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، 2020)**. وبذلك حري بالدولة تفعيل

سياسة التعليم الإلزامي، واعتماد أسلوب الثواب والعقاب للأفراد الذين يتسربون عنه ولا يكملون تعليمهم الابتدائي كحد أدنى، وتوفير نظام للحوافز المادية للطلبة الأوائل على مستوى التعليم الثانوي والجامعي، مع ضرورة تنمية قدرات المجتمع بشتى الوسائل التي تعمل على رفع المستويات المعيشية والتعليمية للأفراد، فالفقر والجهل متلازمان متى ما ظهر الفقر أزداد معدلات الجهل والأمية، لذا على الحكومة أن تتبع سياسة موحدة في محاربة الفقر والقضاء على الجهل. وأن السعي لمواجهتهما ينبغي أن يكون وفق سياسة تنموية وتعليمية كفوءة مدعومة من الحكومة وبخاصة من وزارتي التخطيط والتربية للأفراد أو العوائل، وهذه السياسة تكون باتجاهين أولهما وجود مقابل مالي يحقق العيش الكريم للأفراد المتقدمين للتعليم من أجل أعانتهم على العيش والسماح لهم بقضاء أوقات التعليم بصورة ميسرة ومشجعة. والاتجاه الثاني التركيز على تنمية القدرات الذهنية والعلمية وتطوير قواهم الإدراكية من أجل التعامل بصورة صحيحة وفاعلة مع متغيرات العصر والاستفادة منهم كموارد بشرية تم تأهيلها للعمل في مختلف المشروعات الإنتاجية الصناعية أو الزراعية .

5 – سياسة تمكين المرأة : نتيجة للأضرار الفادحة التي تعرضت لها المرأة جراء الجهل والتخلف والأعراف القبلية البالية، فضلا عما عانته المرأة العراقية وبخاصة في المحافظات التي عانت ويلات الإرهاب الداعشي من اعتداءات وانتهاكات وهتك للأعراض وسلب للإرادة وبخاصة من الطائفة الإيزيدية، فأن الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ملزمة بالوقوف الحازم لدرأ الآلام والجراحات التي لحقت بالمرأة العراقية جراء الظلم والحيف والإجرام الداعشي وما تعرضت له من مآسي يندى لها جبين الإنسانية، وتوفير حواضن مجتمعية ترعاهن تكون بمثابة الملاذ الآمن لهن مع توفير مستلزمات العيش الكريم للمرأة العراقية من مسكن وتعليم وصحة ومورد مالي يمكنها من صون كرامتها ويكون بريق أمل لحياة جديدة، وكذلك محاولة زجهن في مشاغل وورش مهنية للانخراط بالمجتمع.

ثانياً – السياسات الاقتصادية الإصلاحية الجزئية(القطاعية) :-

1 - القطاع النفطي : أعادة النظر بتولي شركة النفط الوطنية إدارة شؤون النفط في العراق من المنبع إلى المصب. وكما هو الحال في معظم دول الأوبك، وإعادة النظر في عقود جولات التراخيص لأنها أدت إلى خسائر كثيرة للعراق فعلى سبيل المثال في موازنة 2018 هناك مبلغ 13 تريليون دينار يصرف معظمه لتغطية مستحقات شركات النفط المنضوية تحت مظلة جولات التراخيص**(وزارة النفط ، تخصيصات موازنة عام 2018)**. يضاف لذلك استثمار الغاز الطبيعي المصاحب والحر بطريقة(GTL)، وتحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل هيدروكاربونية صديقة للبيئة مع الاستفادة من التجربة القطرية بهذا الشأن لأنها حققت نجاحاً عالمياً باهراً . وإيلاء أهمية قصوى لقضايا البحث والتطوير في المؤسسات النفطية والعمل على الاستفادة من الملاكات الجامعية في فرق العمل البحثية وتوقيع مذكرات تفاهم بين الشركات النفطية الوطنية في المحافظات المنتجة الرئيسة للنفط وبين الجامعات الحكومية.

2 – القطاع الزراعي : وضع خطة زراعية خمسية لكل محافظة تأخذ بنظر الاعتبار خصائص المحافظة الديموغرافية والمحاصيل الملائمة لمناخها والمشاريع الزراعية الموجودة فيها ووفرة المياه من شحتها، مع ضرورة الإستفادة من وفرة المياه خلال فصل الشتاء والربيع من الأمطار وذوبان الثلوج بتكوين السدود وإنشاء بحيرات التخزين، وإتباع الطرق الحديثة في الري وبخاصة الري بالتنقيط حفاظاً على الثروة المائية من الهدر والضياع. مع إفساح المجال للقطاع الخاص في المساهمة بأعداد الخطة الزراعية وتنفيذها، عبر تأسيس الشركات الزراعية المختلطة بالمشاركة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي المعروف باهتماماته الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية، ولغرض انتشار مشروعات زراعية كبيرة متخصصة بأنواع معينة من المحاصيل الإستراتيجية أو زراعة أشجار النخيل والفاكهة، وذلك لأن المشروعات الكبيرة تقلل من كلف الإنتاج من خلال وفورات الحجم، فضلاً عن استقطاب أيدي عاملة كثيرة مما سيخفف من وطأة البطالة ويعزز الإنتاج الزراعي المحلي سعياً لتحقيق الأمن الغذائي.

أن وضع تشريعات من قبل البرلمان العراقي تمنع عملية الإغراق السلعي بفعل الإفراط بالاستيرادات للسلع الزراعية والغذائية قد أثر بشكل كبير على المنتجات والمحاصيل الزراعية العراقية وجعل المزارعين يتخلون عن مزارعهم نتيجة الخسائر التي تكبدوها بفعل تلك السياسة. إذ بلغت إستيرادات العراق من المواد الغذائية الزراعية عام 2011 نحو(2,5) مليار دولار، وفي سنة 2014 ازدادت إلى نحو(3,8) مليار دولار، ثم ارتفعت في سنة 2020 فبلغت نحو(5,4) مليار دولار**(البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية لسنوات متفرقة)** .

وبالتالي يجب تفعيل قانون حماية المنتوج الوطني رقم(1) لسنة 2010 ومراقبة ذلك من قبل لجان تتمتع بالكفاءة والنزاهة. وكذلك تفعيل قانون التعرفة الكمركية رقم(2) لسنة 2008 بصورة تمييزية على السلع المماثلة للسلع المنتجة محلياً لحمايتها من منافسة السلع المستوردة، مع ضرورة مراقبة أسعار المنتجات المحلية وعدم تجاوزها المستويات التي تهدد المقدرة الشرائية للمواطن العراقي. مع ضرورة تقديم الدعم الحكومي للمزارعين والعمل على صرف مستحقات الفلاحين الخاصة بالحنطة المسلمة إلى السايلوات الحكومية، مع توفير المكائن والمعدات والأسمدة والأغطية الزراعية بأسعار مدعومة .

3 - القطاع الصناعي: تبدأ تنمية هذا القطاع الحيوي عبر رفع مستوى التخصيصات المالية في الموازنات الاستثمارية على أن لا تقل مساهمة هذا القطاع عن(25%) كحد أدنى من إجمالي تخصيصات الموازنة السنوية، لأن القطاع الصناعي هو المحرك الرئيس للإنتاج القومي، وأن تطور مستوى الشعوب يقاس بمستوى صناعاتها، على أن يتم وضع خطة إستراتيجية للإجراءات التالية:

أ- أعادة أعمار وتأهيل المصانع العملاقة المتوقفة في العراق وإعادتها إلى العمل والإنتاج بأقصى سرعة ممكنة وبخاصة معمل الحديد والصلب ومعمل البتروكيمياويات ومعمل الإطارات والصناعات الدوائية ومعمل الألمنيوم ومعمل الزجاج ومعمل الورق ومعامل أخرى تطول القائمة بذكرها.

ب- تطبيق الأساليب العلمية والتقنية المعاصرة في تنظيم العمليات الإنتاجية في ظل اعتماد التكنولوجيا الإنتاجية المتطورة وأستيراد المعامل الحديثة، واعتماد أساليب إنتاجية تسمح باستقطاب أيدي عاملة وطنية ذات مؤهلات خاصة.

ج- فسح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول في مجال أقامة الصناعات المتطورة ذات الأنظمة التقنية المؤتمتة والقادرة على منافسة المنتجات والسلع الصناعية المستوردة.

د- دعم المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم عبر توسيع حجم الإقراض الصناعي.

أن تنمية القطاع الصناعي يتطلب إعداد دراسات جدوى للمشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم للتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإدارية، وتوفير المؤسسات الحكومية الداعمة لهذه المشروعات، وإيجاد آليات مؤسساتية تساعد في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة محلياً وخارجياً لكي تستوعب عدداً أكبر من الشباب، وكذلك توفير فرص للشباب العاطلين عن العمل من خلال دعم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالقروض الميسرة بصورة دائمية وليست موسمية أو سنوية, وإيجاد مصرف خاص لتمويل هذه المشروعات والاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال مثل ألمانيا والهند .

4– قطاع الخدمات : يحتاج تطوير هذا القطاع إلى حزمة من التخصيصات الاستثمارية مع ضرورة اعتماد برامج حاضنات الأعمال لغرض توفير المناخ والمقومات اللازمة للنهوض بقطاع سياحي متنوع الوسائل للرفاهية المجتمعية، مع إعادة النظر بمؤسسات القطاع السياحي وتأهيله والاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال السياحة عبر الترويج للمناطق الأثرية لجذب الكثير من السواح مما يدر موارد مالية مهمة للبلد، مع تشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة خاصة المدربين في مجال السياحة .

وبصورة عامة يمكن استفادة العراق من تجارب بعض الدول التي حققت نجاحاً متميزاً في تنويع مصادر الدخل والتنمية المستدامة للقطاع السياحي ويمكن الإشارة هنا الى تجربة الصين بعدما تحولت من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد مختلط (قطاع عام وقطاع خاص وأجنبي) من خلال ذلك تم رفع أكثر من مليون فرد من براثن الفقر، ونما متوسط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10% سنوياً . ووصلت الصين إلى غالبية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 . وأضحت اكبر منافس للاقتصادي الأمريكي في إنتاج معظم أنواع السلع والخدمات والاستثمار في مختلف دول العالم(World bank,2016:37).

الخاتمة والمقترحات

أولاً- الخاتمة : بالرغم من أن الاقتصاد العراقي يمتاز بوفرة في الموارد التي حباه الله بها، فأنه من جانب آخر أضحى اقتصاداً ريعياً يعاني من مشاكل جمة جعلته يتميز بخصائص فريدة من التدهور والإتكالية والانكشاف التجاري على الخارج، وجعلت منه اقتصاداً عشوائياً يعاني جملة من المشاكل المتراكمة عن سنين الحروب والحصار، أضيفت لها مشاكل حالية رافقت التغيير السياسي عام 2003 وفي مقدمتها الفساد المالي والإداري والإرهاب والمهاترات الطائفية والمحاصصة الحزبية في تولي المناصب والمسؤوليات، وبذلك باتت عملة إصلاح الاقتصاد العراقي عملية تتصف بالصعوبة والإرباك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي عموما واضطراب الاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، كون الاستقرار السياسي والاقتصادي وجهان لعملة واحدة، ومتى ما تمكن البلد من تحقيق استقراره السياسي والأمني يمكن التفرغ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والشروع ببرنامج الإصلاح الهيكلي، إذ أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق لا يخرج عن منهجية عمليتي التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي اللتان قدمتهما مؤسسات التمويل الدولي لإصلاح الاقتصادات النامية عموماً، فالشروع بأي عملية أصلاحية يجب أن تسبقه شروط تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي، وقد تم توضيح هذه الشروط بالنسبة للاقتصاد العراقي والتي تتلخص بالشرط الضروري المتمثل بإعداد السياسات والخطط الاقتصادية الخاصة بالبرنامج الإصلاحي والتي تتضمن تشخيص حقيقي لواقع المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العراق في الوقت الحاضر. أما الشرط الكافي للاستقرار الاقتصادي فيكون عن طريق إلتزام الجهات التنفيذية ونزاهة أجراءاتها وكفاءة عملية تنفيذ مشروعات البرنامج الإصلاحي في العراق. وبذلك فأن ممكنات

الإصلاح الاقتصادي تؤتي ثمارها في العراق عندما يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد شرطاً أولياً نحو معالجة أبرز الأختلالات الهيكلية والمشاكل التنموية التي نجمت عن أخطاء السياسات السابقة، ومحاولة استدامة التصحيح البنيوي لمديات زمنية مترافقة مع الخطط التنموية.

ثانياً-المقترحات: لا تخرج المقترحات عما تناولته الدراسة من رؤى تنموية تهدف نحو تثبيت وتكييف الاقتصاد العراقي بغية إنجاح برنامجه الإصلاحي، وبهذا الصدد نقترح ما يلي:-

1- أنشاء مجلس أعلى للإصلاح الاقتصادي يطلق عليه(المجلس الأعلى للإصلاح والاستدامة التنموية في العراق) يرتبط بمجلس الوزراء وتشرف عليه وزارة التخطيط. يحدد رئيسه بتخصص العلوم الاقتصادية وبشهادة أكاديمية لا تقل عن الدكتوراه، ويتم اختيار أعضاءه بالترشيح من قبل الجامعات العراقية لدرجة أستاذ في العلوم الاقتصادية. تكون وظيفة المجلس وضع الإطار العام لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في ضوء المشاكل التي يعاني منها المجتمع والاقتصاد الوطني ككل، بهدف الولوج للاستقرار الاقتصادي وتحقيق والتثبيت الهيكلي اللازم للشروع بعملية التكييف الهيكلي.

2- إصدار أمر ديواني بالمجلس الأعلى للإصلاح الاقتصادي والاستدامة التنموية في العراق بناء على تشريع قانون يصدر من البرلمان العراقي يعرف بقانون برنامج خطة الإصلاح الاقتصادي من أجل أن يأخذ البرنامج الإصلاحي الصفة القانونية والإلزامية في عملية التنفيذ من جانب، واعتماد مبدأ الثواب والعقاب لمن يتهاون بالتنفيذ من جانب آخر.

3- ربط مقررات برنامج الإصلاح الاقتصادي بالموازنة العامة للدولة وبالخطة الاقتصادية الطويلة الأجل، من أجل أن تكون المشروعات المقرة في الموازنة السنوية تمثل خطة البرنامج المعد لإصلاح الاقتصاد العراقي خلال سنة والتي تكون منبثقة من خطة خمسية متوسطة الأجل ومن خطة مستدامة طويلة الأجل تمتد لخمسة وعشرون عاماً.

4- أعداد كوادر رقابية فنية وإدارية ومهنية كفوءة ونزيهة تشرف بصورة دورية(فصلية) على عملية تنفيذ مقررات برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال السنة بشقية الاستقرار الاقتصادي والتكييف البنيوي. ويمكن هنا الاستعانة بكوادر ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة في محافظات العراق كافة. ويتم رفع تقريرها الفصلي إلى المجلس الأعلى للإصلاح من أجل الإطلاع على سير عملية التنفيذ ولتلافي أي عقبات تواجه التنفيذ أو انحراف المسارات عن خطوطها العامة.

5- محاولة أجراء المراجعة الدورية المستمرة لمقررات البرنامج الإصلاحي من قبل المجلس الأعلى للإصلاح، بغية التغلب على المشاكل الطارئة التي قد تواجه عملية التنفيذ، لإجراء التعديلات الممكنة في حالة تعثر تنفيذ بديل مقترح لمشروع معين جراء مشكلة خارجة عن نطاق السيطرة.

المصادر

أولاً - المصادر العربية :

البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP ، 2004(تقرير التنمية البشرية في الدول العربية) الأمم المتحدة ، نيويورك .

البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP لعام 2020(تقرير التنمية البشرية لعام 2020- أفق جديد:التنمية البشرية والأنثروبوسين) الأمم المتحدة ، نيويورك .

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الفصلية ، سنوات متفرقة، بغداد.

جار الله، دايم عبد الودود، 2019(موجبات الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية) مجلة دراسات بحوث التنمية ، المجاد السابع ، العدد (3) .

جريدة الوقائع العراقية ، 2015(قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015) العدد(4386) في (2015/11/9).

جسار، إياد صادق ، 2021(التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي في ظل بيئة غير جاذبة للاستثمار) مجلة الاتحاد الاقتصادي ، المجلد الأول ، العدد (2).

الجهاز المركزي للإحصاء ، 2021 (التقديرات الأولية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي في العراق سنة 2020) بغداد ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء .

الحمداني ،عودت ناجي ، 2008 (إنكار الديون الخارجية للعراق) ، الحوار المتمدن ، العدد 2314 ، 2008 .

خضر ،د. حسن علي، 1994 (الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي) ، بحث منشور ضمن كتاب اللقاء الدوري لمسؤولي السياسات الزراعية في الوطن العربي ، مسقط .

صالح ، د.مظهر محمد صالح ، 2018 (السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي)، البنك المركزي العراقي، بغداد، تموز / 2018.

صندوق النقد العربي ،2021(تقرير الاقتصاد العربي) الإصدار الثالث عشر ، أبريل 2021 .

عبد الخالق، جودة، 1997 (الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة) ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد السابع .

عبد المغني، حسين معاطي ، 2021 (التطورات الاقتصادية والبنية المالية في البلدان العربية بعد جائحة كورونا) مجلة دراسات مالية معاصرة ، المجلد (3) ، العدد (11).

العراق - المؤشرات الاقتصادية ،2019
http://www.tradingeconomics.com?435-19-302

عقل، مفلح محمد عقل ، 1987 (الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية) مجلة البنوك ، المجلد (17) ، العدد (10) ، كانون الأول.

الفائز ، عماد سلمان جابر، 2017 (الإصلاح الاقتصادي: إجراءات وتدابير للتنمية) ط1، دار النقوش العلمية للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن.

مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 (الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية) بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، بيروت.

ميكالوبولوس ،كونستانتين، 1987 (أقراص البنك الدولي للتكييف الهيكلي) ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو.

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - دائرة التخطيط الزراعي ،2015(خطة تنمية القطاع الزراعي 2010-2014)، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - برنامج الأغذية العالمي ، 2016(مؤشرات الفقر والأمن الغذائي في العراق) بغداد ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

وزارة النفط ، 2012 تخصيصات موازنة عام 2012 ، بغداد، وزارة النفط ، 2012.

وكالة الشفق نيوز بتاريخ (2022/1/16)
https://shafaq.com/ar/16-1-2022

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2021 (برنامج أعمار وتنمية الزراعة بالعراق ARDI)، بغداد .

ثانياً - المصادر الأجنبية :

Escwa , 1997 (Exploratory Study on Approaches to th Social Impact of Structural Adjustment Policies) Escwa ,UN,New York 17- Fitch Solution and Doing Business, 2019 (The World Banks Ease of Doing Business Vs. Fitch Solutions Operation Risk, Fitch Solution)World Bank, Washington.

Khan and Knight, Mohsin S. and D. , 1981(Stabilization Program in Developing Countries) IMF Staff Papers , Vol . 28 ,No . 1 ,Mar.

Martin A. Weiss, 2021 ((Iraq: Paris Club Debt Relief)) CRS Repot for Congress, Washington, Jan.221.
http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21765.pdf

Mohammed, Abdulwahab &Others , 2019(Corruption and its Economic Social Impact on Iraq's Economy Developmental Reality) International Journal of Innovation Creativity and Change , Vol. (8), Issue.(11) .

Pan, Esther , 2008 (IRAQ :The Regimes Debt)), Dec. 2003 . 29 - Transparency International,2020(Corruption Perception Index 2019), Berlin . 30 - World Bank , 2016 (Statistical Country – Iraq) NewYork ,2016. 31 - World Bank, 2019(World Wide Governance Indicators) NewYork,2019 .